

تقييم واقع العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا للفترة (2010-2020)

Evaluation of the fact of economics relations between european union and north african countries during the period (2010-2020)

ملوآح مريم¹، زيري رابح²

¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، melouahmeriem36@gmail.com

² كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير (الجزائر)، R.ZEBIRI@OUTLOOK.FR

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/10/04

تاريخ الاستلام: 2021/05/10

ملخص:

مرت العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا بعدة مراحل، من الاتفاقيات البسيطة إلى اتفاق الشراكة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع هذه العلاقات بين الطرفين وتأثيرها على كل منهما، حيث توصلنا من خلال ذلك إلى جملة من النتائج أهمها أن هذه العلاقات بمختلف صيغها لازالت تخدم التوجهات الأوروبية على حساب دول شمال إفريقيا، خاصة تجاريا وكذا في مجال الاستثمار.

كلمات مفتاحية: العلاقات، الاقتصادية، الاتحاد الأوروبي، شمال إفريقيا.

Abstract :

The economic relations between the European Union and North Africa have undergone several phases, from simple agreements to the partnership, this study aims to analyze the realities of economics relations between the two parties and their impact of each of them particularly during the period 2010-2020. Finally, we have attained some consequences, notably, that those relations in all its forms, still serve the European interests, especially in trade and investment.

Keywords: Relations; Economic; European Union; North Africa.

المؤلف المرسل: ملوآح مريم.

1. مقدمة:

تعتبر العلاقات بين منطقة أوروبا وشمال إفريقيا ضاربة في التاريخ بعمق قدم وعراقة حضارات المنطقتين ، فكانت كل مرحلة تاريخية إلا وتحدد معها طبيعة العلاقات بينهما ، ومع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة بدأت مرحلة جديدة من التبادل التجاري و الاقتصادي و الثقافي ...، تخضع لمحددات عديدة وتتحكم فيها عوامل معقدة وتمتاز بمتغيرات جمة.

يوم 27 نوفمبر من سنة 2020 يكون قد مر عقدان ونصف منذ عقد أول مؤتمر (مؤتمر برشلونة) يؤسس للعلاقات الحديثة والمستقبلية بين الضفتين في ظل النظام العالمي الجديد، ويحدد أهداف وطبيعة ومسار ومبادئ تلك العلاقات وفقا لمجموعة من الدوافع الجيوسياسية والاقتصادية.

إشكالية البحث:

من خلال كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

الى اي مدى استفادت كل من دول شمال افريقيا والاتحاد الاوروبي في ظل العلاقات

الاقتصادية خلال الفترة 2010-2020؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مسار ومميزات العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا؛
- كيف يمكن ان تستفيد دول شمال افريقيا من علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الاوروبي للدفع بتنميتها الاقتصادية؛
- ما هي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال افريقيا؛

فرضيات البحث:

يسعى هذا البحث للإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن الإشكالية، واستنادا لدراسة هذا الموضوع

وتحليل المشكلة وتساؤلاتها الفرعية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا منطق التبعية خاصة بعد مؤتمر برشلونة.
- ان استفادة دول شمال افريقيا من علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الاوروي مرهون ببناء علاقات اقتصادية عادلة.
- تتركز العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال افريقيا أساساً على قطاعي الطاقة والتجارة.

أهمية البحث:

يلقى موضوع العلاقات الاقتصادية بمنطقة حوض المتوسط في الوقت الراهن أهمية كبيرة خاصة بعد التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزء الجنوبي منه، مما ولد لدى حكومات المنطقتين قناعة قوية بضرورة إعادة النظر وتقييم سياسات الحوار خاصة الاقتصادية منها ووضع اللبنة الأساسية لبناء علاقات اقتصادية مستقبلية متينة من اجل تقليل أي أثار محتملة قد تظهر مستقبلا على اقتصاديات كل الأطراف، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تسعى لها دول شمال إفريقيا.

أهداف البحث:

- يتمثل هدف البحث في محاولة إعطاء صورة واضحة عن العلاقات الاقتصادية بين دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي، من خلال الحكم على طبيعة ومسار هذه العلاقات خلال الفترة 2010-2020.

منهجية البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على أسلوب الدراسة التحليلية من خلال التركيز على المؤشرات الكمية للمجالات الاقتصادية الرئيسية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا، ومن اجل تحقيق ذلك تم استعمال العديد من أدوات البحث مثل الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع البحث، بالإضافة إلى التقارير الرسمية والإحصاءات الحديثة.

2. مدخل للعلاقات الاقتصادية الأوروبية - شمال افريقية:

1.2 الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط :

1.1.2 الأهمية التاريخية والجغرافية:

يمثل حوض البحر الأبيض المتوسط 6% من اليابسة، 7 % من سكان العالم، 8% من الثروة العالمية (حقي، 2003، صفحة 80)، وطبقا لآراء السير هالفورد ماكيندر يعتبر مركز الثقل في جزيرة العالم (السمالك، 1992، صفحة 25)، فهو يمثل رهان استراتيجي نظرا للخصائص العامة التي يتميز بها، كونه مجمع جغرافي وجيوبوليتيكي واقتصادي وعسكري وسياسي، فهو نقطة التقاء بين ثلاث قارات (آسيا، إفريقيا، أوروبا)، ونقطة التقاء محوري بين الشرق والغرب، ويُعد نقطة الوصل بين المحيط الأطلسي والهندي ويجذب سدس التجارة الدولية وثلث تجارة النفط الدولية، وهذا ما جعلها دائما محط أنظار وأطماع القوى الاقتصادية العالمية الكبرى، إذ انه بعد الخروج من الحرب الباردة اتسمت هذه المرحلة بالتوتر في العلاقات الدولية، وكانت منطقة شمال إفريقيا بمثابة وسيلة يفرض بها الاتحاد الأوروبي وجوده سياسيا واقتصاديا، وأخذ موقع قوة في النظام العالمي الجديد (عدالة، 2014، صفحة 318).

وتمثل منطقة شمال إفريقيا 22% من مساحة القارة الأفريقية، وتشكل 80% من الأراضي الجزائرية وأكثر من 90 % من الأراضي المصرية والليبية والموريتانية، وكلها دول ساحلية مما يشكل أنماط تجارية متقاربة ومرتبطة، فخمسة دول منها لها سواحل على البحر الأبيض المتوسط، واثنان لهما منفذ إلى أكثر من طريق بحري فمصر تلتقي بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، والمغرب يلتقي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي (A.D.B.G, 2017, p. 3).

2.1.2 الأهمية الجيوسياسية:

تمثل منطقة شمال إفريقيا واجهة القارة الإفريقية وتقع جنوب البحر الأبيض المتوسط الذي يربطها بدول أوروبا، إذ يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود مضيقين رئيسيين مضيق جبل طارق الذي يصل بالمحيط الأطلسي وقناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق باب

المندب بالمحيط الهندي (ياسين، 2006، صفحة 11)، تضم هذه المنطقة كل من مصر، ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، إضافة إلى كونها تشكل بوابة إفريقيا جنوب الصحراء.

ويرى العديد من الدول الأوروبية أن الاستقرار الأوروبي مرتبط عضويا بأمن المتوسط، الذي يمكن أن يشكل تهديدا، خاصة مع تصاعد نفوذ القوى الأصلية وإمكانية تصدير العنف والتطرف، بالإضافة إلى اعتبار المتوسط منطقة عسكرية استراتيجية، في ظل التنافس على النفوذ بين القوى العالمية الكبرى(اربيع، 2010، صفحة 10).

2.2 مراحل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا:

يمكن تقسيم مسار العلاقات بين الدول الأوربية و دول شمال إفريقيا إلى مرحلتين هما:

1.2.2 المرحلة الأولى: من معاهدة روما إلى نهاية الحرب الباردة (1957-1989):

مع بروز الدول الأوروبية كقوى اقتصادية في النظام العالمي الجديد، خاصة بعد اتفاقية روما 1957 دفعها للتوجه نحو إرساء سياسية أوروبية متوسطة مبنية على المصالح المشتركة، فقد عرف كل دول الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا أشكال مختلفة من اتفاقيات التعاون خلال النصف الأخير من القرن العشرين، كانت بدايتها في الحوار العربي الأوروبي عقب حرب أكتوبر 1973 (فرج، 2009، صفحة 79 و80)، الذي كان من بين أسبابه قرار وقف التصدير الجزئي للبترول الخام نحو بعض الدول الغربية مع تخفيض مستوى الضخ النفطي، إذ تعرض الأمن الاستراتيجي لأوروبا إلى هزة قوية، وذلك لما تشكله الطاقة من أهمية في العلاقات مع المنطقة العربية مما أثر على المصالح الاقتصادية الأوروبية، وبذلك تبلورت فكرة الحوار العربي الأوروبي(اربيع، 2010، الصفحات 5-6) وتمثل هذا التبلور في إصدار بيان 6 نوفمبر 1973 ببروكسل بشأن الوضع في المنطقة العربية واعتبر هذا البيان أول مبادرة أوروبية حقيقية في إطار التعاون السياسي، كما تم عقد قيمة كوبنهاجن من العام نفسه والتي من خلالها تم إعطاء الغطاء الشرعي لعقد الحوار العربي الأوروبي(البرصان و اخرون، 2011، صفحة 589).

وخلال الفترة 1975-1977 تم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة تسمح بدخول السلع المصنعة لأغلب دول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط معفاة من الرسوم الجمركية إلى

الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بعض التفضيلات الجمركية المحدودة للصادرات الزراعية لتلك البلدان، بالمقابل كان على بلدان جنوب المتوسط إلغاء رسومها الجمركية على صادرات الاتحاد الأوروبي تدريجياً. كما يعتبر الحوار الأوروبي العربي آلية من آليات التي تقوم عليها السياسة التعاونية الشاملة، إضافة إلى حوار 5+5 في سنة 1983 لدراسة لقضايا الاقتصادية باجتماع 4 دول أوروبية متوسطة و5 دول مغربية، تلتها ندوة طنجة 1989، واجتماع روما 1990، وكلها اجتهادات جاءت في إطار التعاون الاقتصادي، بيد أن الأهداف الحقيقية طغى عليها الصراع بين المعسكرين لكسب النفوذ(رحموني، 2019، الصفحات 124-125)

2.2.2 المرحلة الثانية: ما بعد الحرب الباردة:

ظهرت فكرة الشراكة الاورومتوسطية تحت مسمى السياسة المتوسطية الجديدة، حيث تتكون الشراكة الاورومتوسطية من 43 شريكا منها 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و16 دولة خارجه (اربع، 2010، صفحة 4)، وقد شملت التعاون المالي ودعم الإصلاحات البنوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط وبداية سياسية الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، حيث دعت القمة الأوروبية في لشبونة 1992 إلى تحديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي المعمول بها منذ السبعينات مع دول شمال إفريقيا عن طريق عقد شراكة دائمة ومستقرة حددت أسسها بيان برشلونة الذي انعقد بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، الذي يطرح استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه جنوب البحر الأبيض المتوسط، وذلك بإقامة شراكة أوروبية متوسطة للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإعطاء بعد مستقبلي جديد لعلاقتهم يتركز على تعاون شامل ومتضامن، حيث تم التركيز على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط واعتبار منطقة حوار وتبادل وتعاون.

فالشراكة هي مبادرة أوروبية نشأت جراء تراجع تأثير الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية في المجال الاقتصادي والسياسي بعد الحرب الباردة وبروز القطب الواحد، كما أنها وسيلة لمجابهة ظاهرتي الهجرة الكثيفة وتلوث المتوسط، لكن الهوة في مستويات النمو والمعيشة التي تفصل الاتحاد الأوروبي عن دول جنوب المتوسط، هذا الأخير يضمن لهذه الدول تحقيق تقدم في التنمية(مسعداوي و يوشنده، 2005،

صفحة 399)، واعتبار الشراكة ضرورية للطرفين باعتبار منطقة المتوسط امتداد طبيعي للفضاء الجغرافي والسياسي والثقافي، والخيار الأمثل لتفعيل الشراكة و التعاون بين بلدان المنطقة.

وقد تم إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط (UFM) في عام 2008 كاستمرار لعملية برشلونة والذي يعتبر شراكة حكومية دولية تعزز التعاون والحوار في المنطقة الأوروبية متوسطة من خلال المشاريع والمبادرات التي تتناول الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للاستقرار الإقليمي والتنمية البشرية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يجتمع وزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط منذ سنة 2015 في منتدى إقليمي سنوي كان آخرها المنتدى الإقليمي الخامس في 27 نوفمبر 2020 بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان برشلونة (EEAS 10, 2021).

3. واقع العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا

1.3 واقع العلاقات الاقتصادية في المجال الاستثماري:

تم التفاوض والتوقيع على اتفاقات الشراكة مع كل من البلدان المتوسطية والاتحاد الأوروبي على أساس فتح منطقة التجارة الحرة بين دول المنطقتين الشريكة، وتضمنت هذه الاتفاقيات وجوب الاختفاء التدريجي للتعريفات الجمركية والحواجز الكمية بالنسبة للمنتجات الصناعية وتحسين في الامتيازات الزراعية، (Ángel & Fernández, 2011, p. 97) مما كان له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 1: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد الاتفاقية (الوحدة: مليون دولار)

البلد وتاريخ توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي	متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الاتفاقية	متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الاتفاقية	معدل التغير %
الجزائر (2002)	163,20	1.756,44	+9,66
مصر (2001)	631,91	5.194,92	+8,22
المغرب (1996)	117,06	1.495,70	+12,78
تونس (1995)	176,19	1.039,48	+5,09
ليبيا	-	-	-

المصدر: (Ángel & Fernández, 2011, p. 100)

يلاحظ من الجدول 1 أن اثر العلاقة الاقتصادية المتوسطة تشكل عنصر قوة للبلدان شمال إفريقيا الشريكة، حيث عززت هذه الاتفاقيات النظرة الخارجية لهذه البلدان كوجهة جيدة للاستثمار، حيث حققت المغرب أعلى نسبة نمو لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الاتفاقية بنسبة 12.78 % تليها الجزائر بت 9.66% ثم مصر ب 8.22% وأخيرا تونس بنسبة 5.09% وهذا ما يدل على أن الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي منحت لدول شمال إفريقيا صورة استثمارية جيدة لجذب الاستثمار الأجنبي، والجدول الموالي حجم استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في دول شمال إفريقيا للفترة (2013-2017):

الجدول 2: استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا (2013-2017) (الوحدة: مليون دولار)

الجزائر			المغرب			تونس			مصر		
تكاليف	عدد المشاريع	عدد شركات	تكاليف	عدد المشاريع	عدد شركات	تكاليف	عدد المشاريع	عدد شركات	تكاليف	عدد المشاريع	عدد شركات
-	-	-	-	-	-	976	2	2	-	-	-
330	12	10	3.67	88	78	962	19	17	-	-	-
2.56	10	6	2.06	51	44	369	7	7	-	-	-
380	7	7	-	-	-	-	-	-	1.98	19	12
212	2	2	-	-	-	-	-	-	2.37	23	17
232	28	28	1.72	13	7	-	-	-	8.91	11	7
-	-	-	-	-	-	305	4	1	-	-	-
330	4	4	1.46	16	14	92	4	4	-	-	-
-	-	-	-	-	-	88	3	3	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	10	3	2
1486	63	32	8.91	168	143	2792	39	34	23.26	56	38

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2018، الصفحات 58-88)

يلاحظ من الجدول 2 تبين كبير في حجم الاستثمارات لدول الاتحاد الأوروبي بشمال إفريقيا سواء من حيث التكلفة أو عدد المشاريع أو الشركات فنجد مثلا أن كل من النمسا وبلجيكا واليونان والسويد تقتصر استثماراتهم على بلد واحد من بلدان شمال إفريقيا في حين تهيمن فرنسا واسبانيا وإيطاليا على

التوالي على الحصة الأكبر من تكلفة الاستثمارات وعدد المشاريع والشركات خاصة في الجزائر والمغرب وتونس، كما احتلت تونس المرتبة الأولى من حيث تدفق الاستثمارات من دول الاتحاد الأوروبي بـ 2792 مليون دولار، ثم الجزائر بـ 1486 مليون دولار.

إلا انه وفي أول تقييم تم إجراؤه لاتفاقية الشراكة قبل بداية الأزمة الاقتصادية العالمية وظهور الربيع العربي، تبين من هذا التقييم أن عدم التجانس للبنية الاقتصادية للدول ووجود درجات التنوع المختلفة، حيثي شمل الوزن الثقيل للقطاع الزراعي كل من (مصر والمغرب) والتخصص في الصناعة الاستخراجية (الجزائر) مع اعتماد على الخدمات من البلدان الأخرى مثل (تونس) (U.N.D.P, 2011, p. 33).

2.3 واقع العلاقات الاقتصادية في المجال التجاري:

يعتبر الاتحاد الأوروبي اقرب تكتل اقتصادي لدول شمال إفريقيا خاصة المغرب التي تعتبر كبوابة للدول النامية بالنسبة للاتحاد الأوروبي وتربطها بها سياسات اقتصادية كبيرة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، صفحة 174)، والجدول الموالي يوضح أهمية منطقة شمال إفريقيا في التجارة العالمية:

الجدول 3: حصة الشركاء التجاريين العالميين في تجارة شمال إفريقيا (2001 و 2017)

نسبة من إجمالي الصادرات(%)		نسبة من إجمالي الواردات(%)		
2017	2001	2017	2001	
69.4	55.8	55.0	43.1	الاتحاد الأوروبي
7.4	6.3	8.5	5.1	الولايات المتحدة
3.8	8.3	4.3	3.8	إفريقيا
1.1	2.0	1.8	2.8	جنوب شرق آسيا
1.0	5.2	3.6	6.6	دول الخليج
3.7	4.0	2.0	4.4	تركيا
0.5	2.8	2.6	12.5	الصين
2.9	4.6	3.0	2.8	شمال إفريقيا

المصدر: (A.D.B.G, 2017, p. 21)

يلاحظ من الجدول رقم 03 ظلت حصة صادرات المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي مرتفعة، على الرغم من انخفاضها بشكل كبير من 69.4% في سنة 2001 إلى 55.8% سنة 2017، ويُعزى هذا

الانخفاض إلى التجارة مع شركاء جدد مثل الصين ودول مجلس التعاون الخليجي وبدرجة أقل تركيا. فعلى سبيل المثال ارتفعت حصة الصادرات إلى دول مجلس التعاون الخليجي من 1.0% إلى 5.2% من إجمالي صادرات شمال إفريقيا، وقد تم تسجيل انخفاض حصة الواردات من أوروبا من 55% في سنة 2001 إلى 43.1% في سنة 2017، ويعزى ذلك إلى نمو الصين وتركيا بشكل كبير كمصدرين إلى شمال إفريقيا، والجدول الموالي يوضح قيمة التجارة للمنتجات الرئيسية بين المنطقتين خلال الفترة 2018-2020:

الجدول 4: تجارة المنتجات الرئيسية للاتحاد الأوروبي مع شمال إفريقيا (الوحدة: مليون يورو)

المنتج السنة والبلد	المنتجات الزراعية		مواد غذائية ومواد خام		الآلات ومعدات النقل		المنسوجات والملابس	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
2018	الجزائر	2.6	70	3.06	95	6.92	58	185
	المغرب	1.45	2.21	1.87	3.5	2.1	777	1.7
	تونس	533	657	708	785	3.77	3.91	1.28
	ليبيا	1.11	2	1.16	15	3	673	0
	مصر	1.4	862	2.14	909	6.22	495	226
2019	الجزائر	2.4	86	2.82	111	5.69	74	202
	المغرب	1.75	2.3	2.1	3.6	2.2	781	1.79
	تونس	494	533	626	652	4.05	3.62	1.27
	ليبيا	1	935	990	10	3	857	0
	مصر	1.05	1.8	2.63	1.10	6.71	627	229
2020	الجزائر	2.9	93	3.24	113	3.85	64	147
	المغرب	2.1	2.4	2.4	3.7	2.1	863	1.4
	تونس	507	718	620	804	2.91	3.46	1.08
	ليبيا	865	0	8	900	673	3	665
	مصر	1.69	1.05	2.37	1.07	7.22	577	176

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (European Commission, 2020)

من الجدول 4 نلاحظ سيطرة واستحواذ الاتحاد الأوروبي على أسواق شمال إفريقيا وهو ما تؤكدته قيمة صادراته نحوها مقارنة بقيمة واردته من المنتجات الأساسية حيث كانت أكثر الدول المستوردة من الاتحاد الأوروبي ليبيا ثم تليها الجزائر والمغرب ومصر، في حين كانت تونس فقط تحافظ في المتوسط على قيمة متقاربة لصادراتها ووارداتها من وإلى الاتحاد الأوروبي، وعليه يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يبقى الشريك الأول للمعاملات التجاري مع دول شمال إفريقيا رغم المنافسة الصاعدة خاصة من تركيا والصين إلا أن ذلك لم يؤثر لحد الآن بدرجة كبيرة على الشراكة التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا.

3.3 واقع العلاقات الاقتصادية في المجال السياحي:

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يبلغ ساحله 46000 كم أحد الوجهات السياحية الأكثر شعبية في العالم، حيث في سنة 2010 تم تسجيل 285 مليون سائح وافد أي 28% من السياحة الدولية منها 5% من دول شمال إفريقيا. فم منذ اتفاقية برشلونة 1995، نمت السياحة في البحر الأبيض المتوسط بنسبة 75% تقريباً، منها حوالي 27% في المغرب ومصر وتونس وكانت منخفضة جداً في الجزائر وليبيا (EEA-UNEP, 2015, pp. 47-48)، والجدول الموالي يوضح الوافدون السياحيون والعائدات لكل من دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي:

الجدول 5: الوافدون والعائدات السياحية لدول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي (2010 و 17-18)

البيان	الوافدون السياحيون (الوحدة: مليون وافد)			العائدات السياحية (الوحدة: مليون دولار)		
	2018	2017	2010	2018	2017	2010
الجزائر	--	2.451	2.070	--	141	220
المغرب	9.288	11.349	12.289	7.775	7.442	6.703
تونس	7.828	7.052	8.299	1.713	1.305	2.645
ليبيا (بالآلاف)	495	813	--	1.043	1.029	0.94
مصر	14.731	8.292	11.346	11.615	7.775	12.528
الاتحاد الأوروبي	382.2	539.3	562.9	480.7	438.6	354.9

المصدر: (UNWTO, 2019, pp. 17-21-22)

استحوذ المغرب ومصر وتونس معاً على أكثر من نصف إجمالي السائحين غير المقيمين الوافدين إلى إفريقيا سنة 2017 وسجلت معظم دول شمال إفريقيا زيادة قوية في عدد السياح حتى سنة 2010، ثم بدأت في التراجع خلال الربيع العربي، حيث انخفض عدد السياح غير المقيمين بشكل كبير في العديد من البلدان مثل مصر التي كانت الوجهة السياحية الرئيسية في أفريقيا حيث بلغ عدد الوافدين ذروته عند 14.7 مليون سنة 2010 قبل أن تنخفض بمقدار الثلث في سنة 2011، وفي عام 2017 سجلت مصر وصول 8.3 مليون سائح غير مقيم، ويعتبر المغرب هو الاستثناء في شمال إفريقيا حيث ظل الوضع الأمني مستقرًا، لذلك نما عدد السائحين غير المقيمين الوافدين إلى المغرب بـ 11.3 مليون سائح سنة 2017، مما يجعله أكبر وجهة سياحية في إفريقيا تلك السنة (eurostat, 2018, pp. 7-8)، أما فيما يخص الوافدون السياحيون للاتحاد الأوروبي من دول شمال إفريقيا تبقى ضئيلة نوعاً ما حيث تم تسجيل 12.6 مليون وافد سنة 2010 من مجموع الوافدين و9.4 و9.3 مليون سنة 2017 و2018.

4.3 واقع العلاقات الاقتصادية في المجال التمويلي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي مصدر التحويلات المالية الأول إلى بلدان شمال إفريقيا من خلال المساعدات الإنمائية (مارتي و الجعيدي، 2018، صفحة 7) ويقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل المشاريع والمؤسسات والحكومات لدول شمال إفريقيا بصفة أساسية عن طريق المؤسسات والهيئات الرسمية للاتحاد الأوروبي والتي بدورها تقوم بالتمويل عن طريق قنوات مبرمجة بموجب سياسة الجوار الأوروبية (Balfour & All, 2016, p. 8): آلية الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI)، آلية الجوار الأوروبية (ENI)، مرفق الاستثمار بالجوار (NIF)، دعم الشراكة والإصلاحات والنمو الشامل (SPRING)، المساعدة المالية الكلية (MFA)، بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، آلية الاستثمار والشراكة الأوروبية متوسطة (FEMIP)، مبادرة مشتركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ومن أهم الآليات التمويلية نجد آلية الجوار الأوروبية (ENI) التي بدأت من سنة 2014 وحلت محل الآلية الأوروبية للجوار (ENPI) والتي تستمر برامجها حتى سنة 2020 ويسعى إلى توفير الإطار والحصول على الجزء الأكبر من التمويل للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، إلى جانب البرامج

الثنائية والمتعددة، من خلال منح الدعم من خلال التعاون عبر الحدود والتي يعتبر برنامج ENI لحوض البحر المتوسط جزءاً منها(2015, Enpicbmed) ، والجدول الموالي يوضح قيمة الميزانيات لتمويل مختلف القطاعات لدول شمال إفريقيا ضمن هذه الآلية:

الجدول 6: توزيع المبالغ التمويلية حسب القطاع لدول شمال إفريقيا (2014-2020) (الوحدة: مليون يورو)

البلد	القطاعات	الميزانية المرسودة	نسبة التنفيذ
الجزيرة	الحكومة الاقتصادية ودعم تنوع الاقتصاد	52.8-43.2	40%
	التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية	27-33	25%
	بيئة الطاقة والعمل المناخي	16.2-19.8	15%
	الدعم التكميلي للقدرات المؤسسية	16.2-19.8	14.8%
	المشاركة المدنية والإدماج الاجتماعي للشباب	5.4-6.6	5%
مصر	التحديث الاقتصادي والطاقة والبيئة	211.2-172.8	40%
	التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	211.2-172.8	40%
	الحكم وتعزيز الاستقرار والحداثة ودولة ديمقراطية	52.8-43.2	10%
	الدعم التكميلي لتنمية القدرات والمجتمع المدني	52.8-43.2	10%
تونس	تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون	123.2-100.8	20%
	تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وفرص العمل	237-194	38.5%
	تعزيز التماسك الاجتماعي بين الأجيال والمناطق	237-194	38.5%
	الدعم التكميلي لتنمية وتعزيز القدرات المؤسسية	6.16-5.04	1%
	تدابير لصالح المجتمع المدني	12.32-10.08	2%
	الوصول إلى الخدمات الأساسية		30%
المغرب	الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والتنقل	161.7-132.3	25%
	الوظائف والنمو المستدام والشامل		25%
	الدعم التكميلي لخطة العمل		20%
	دعم الحكم الديمقراطي		45%
الجزيرة	الشباب	154-126	28%
	الصحة		16%
	المساعدة الفنية ودعم المجتمع المدني		11%

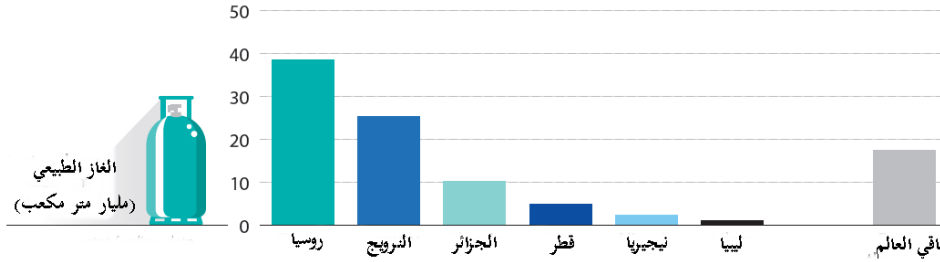
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير (ENI, 2020)

يلاحظ من الجدول 6 ضمن برنامج ENI أن الجزائر أكثر بلدان شمال إفريقيا من حيث عدد القطاعات الممولة بخمس قطاعات منها أربع اقتصادية بحتة بنسبة تمويلية قدرت في المتوسط 23.7%، في حين حصلت مصر على تمويل أربع قطاعات منها قطاع اقتصادي واحد بنسبة تمويل 40%، لكنها حازت على أكبر حجم تمويلي من بين الدول الأخرى بشمال إفريقيا، أما بالنسبة إلى تونس فهناك خمس قطاعات ممولة منها قطاعان اقتصاديان تم تمويلهما بنسبة 39.5% وهي تحتل المرتبة الثانية بعد مصر من ناحية حجم التمويل، وفيما يخص المغرب فقد تم استهداف أربع قطاعات منها ثلاث قطاعات اقتصادية تم تمويلهم بنسبة 25%، أما ليبيا فقد حازت على تمويل أربع قطاعات كلها اجتماعية وسياسية وصحية.

3.5. واقع العلاقات الاقتصادية في المجال الطاقوي:

بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ساهم بشكل كبير في هيمنة العامل الاقتصادي بين العلاقات الأوروبية والشمال إفريقيا (حقي، 2003، صفحة 159)، إذ تحضى منتجات الطاقة من شمال إفريقيا بدور كبير في معاونة الأسواق الأوروبية، لما لها من تأثير كبير جدا كنسبة مئوية من صادرات العالم فقد قدرت شركة البريطانية للبترول سنة 2002 احتياطي الجزائر من البترول يعادل 0.9% من احتياطي العالم، وليبيا ما يعادل 2.8% وتونس لديها 0.3 ما يقارب 0.5% وهذا يمثل 35 مليار برميل أي 3.7% من إجمالي الإمداد العالمي (خليل، 2008، صفحة 82)، كما يستورد الاتحاد الأوروبي أكثر من نصف إجمالي الطاقة التي يستهلكها كل سنة، مع مستوى عالٍ من الاعتماد على النفط الخام والغاز الطبيعي، وتبقى دول شمال إفريقيا أهم المصدرين للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي والنفط، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: أكبر خمسة موردين الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي



المصدر: (Eurostat, 2019, p. 56)

بالنسبة للغاز الطبيعي استحوذت روسيا 163.2 مليار متر مكعب أي بنسبة 38.5% من واردات الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي، تليها الجزائر بما يقارب 16 مليار متر مكعب، أما بالنسبة للنفط الخام كانت ليبيا ثالث مورد للاتحاد الأوروبي، وعليه فان دولتين من دول شمال إفريقيا (الجزائر وليبيا) يعتبران من أهم الموردين للطاقة لدول الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص الطاقات المتجددة تقدم أوروبا نفسها كعميل محتمل جذاب فيما يخص الطاقة المتجددة وهذا يمنح دول شمال إفريقيا فرصة للتصدير حيث توجد مبادرات مثل مشروع DESERTEC أو Medgrid وذلك بهدف تلبية 15% من الطلب الأوروبي على الكهرباء في عام 2050 لذلك ستكون هناك حاجة إلى 0.2% من المساحة المناسبة لتكبيات الطاقة الشمسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Ramin, 2012, p. 7)، وقد بدأت سنة 2012 جهود لاعتماد إطار من شأنه أن يسمح باستيراد الطاقة المتجددة من المغرب إلى ألمانيا عبر فرنسا وإسبانيا حيث يوج خط واحد فقط لنقل الكهرباء بين شمال إفريقيا وأوروبا، وهو بين المغرب وإسبانيا وقادر على حمل 1.4 جيغاوات من التيار الكهربائي (SAMEH, 2016) لكن هذا لا يعتبر كافيا لذلك وضعت شركة Medgrid خطة لزيادة توريد الطاقة الكهربائية من شمال إفريقيا نحو دول الاتحاد الأوروبي كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 2: مشروع خطوط توريد الطاقة المتجددة نحو الاتحاد الأوروبي



المصدر: (Medgrid, 2015, p. 7)

يلاحظ من الشكل 2 بان خطة شركة Medgrid لنقل الطاقة المتجددة نحو دول الاتحاد الأوروبي تتركز على دول شمال إفريقيا إذ نجد المغرب تصدر الطاقة المتجددة نحو اسبانيا والجزائر نحو اسبانيا وإيطاليا وتونس وليبيا نحو إيطاليا بينما تقوم بمصر بالتصدير نحو جزيرة اليونان.

4. خاتمة:

بالرغم من أن الجهود المتعددة للاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا حققت بعض الثمار فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي والتجارة وتحسين مناخ الأعمال والتنمية، ويتجلى ذلك في النمو الطفيف والانتعاش الاقتصادي الذي حققته منطقة شمال إفريقيا حيث قد نمت بمعدل سنوي بمتوسط يتراوح بين 4% و 5% في العقد الماضي، أي حتى ظهور الربيع العربي، ومن خلال بحثنا هذا تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- لازالت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا تسيطر على السوق الاستثماري في دول شمال إفريقيا مع محدودية الاستثمار للدول الاتحاد الأوروبي الأخرى، ولكن بالرغم من ذلك حققت دول شمال إفريقيا فوائد معتبرة من هذه الاتفاقيات وهو ما انعكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الاتفاقيات.

- يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأكبر والتقليدي لشمال إفريقيا وهو أكبر مورد للسلع الرئيسية لدول جنوب المتوسط عامة ودول شمال إفريقيا خاصة التي تعد كسوق لاقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي إذ أن

بمقارنة قيمة التبادلات التجارية بين الطرفين يتضح أنها دول استهلاكية أكثر منها إنتاجية وبذلك تكون العلاقات تجارية تخدم الطرف الأوروبي أكثر من دول شمال إفريقيا.

● في المجال الطاقوي يعاني الاتحاد الأوروبي من هشاشة موارده الطاقوية فهو يعتمد على المصادر الخارجية وتعد الجزائر ثاني مورد للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، كما توجد خطط استثمار للاتحاد الأوروبي في الطاقات المتجددة بدول شمال إفريقيا في العقدين القادمين، مما يمنح فرصة كبيرة لدول شمال إفريقيا بأن تصبح شريك استراتيجي في مجال الطاقة البديلة مستقبلا، والاستفادة منها اقتصاديا.

● تعد السياحة البينية للاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب بالرغم من قرب المنطقتين، فقد تباينت استفادة دول شمال إفريقيا من عائدات السياحة مع الاتحاد الأوروبي، إذ كانت مصر والمغرب أكبر المستفيدين في حين حققت الجزائر وليبيا عائدات ضعيف نسبيا، بينما تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الوجهة السياحية الأولى في العالم لسياح دول شمال إفريقيا.

● يوجد العديد من البرامج والسياسات التمويلية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول شمال إفريقيا في العديد من القطاعات، لكن بالرغم ذلك تبقى نسبة التمويل للقطاعات الاقتصادية ضعيفة، خاصة وأن معظم تلك البرامج تركز بصفة أساسية على الأوضاع الاجتماعية والسياسية لدول شمال إفريقيا الأمر الذي تعتبره هذه الأخيرة كآلية يمكن أن يستغلها الاتحاد الأوروبي للتدخل في شؤونها الداخلية.

وبناء على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نقترح بعض التوصيات التالية:

● إعادة النظر في حجم وعدد الاتفاقيات الاستثمارية بين الدول الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا، وتوجيه هذه الاتفاقيات نحو التوسع لتشمل دول أخرى من الاتحاد الأوروبي لها قدرات استثمارية كبيرة مثل ألمانيا والنمسا التي تبقى حجم استثماراتها في المنطقة محدودة.

● وضع برامج اقتصادية وسياسية من أجل رفع صادرات دول شمال إفريقيا نحو الاتحاد الأوروبي خاصة السلع الأساسية من خلال تطور ودعم تنمية الإنتاج المحلي لدول شمال إفريقيا دون أن تكون هذه التنمية مرتبطة بشكل أساسي بتمويلات وبرامج الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة.

- فتح مجال التنقل بين المنطقتين خاصة من دول شمال إفريقيا نحو دول الاتحاد الأوروبي، كتنهيل إجراءات الحصول على التأشيرات السياحية وتخفيض تكاليف الرحلات، بالإضافة إلى إعادة الاستقرار السياسي والأمني للدول السياحية بشمال إفريقيا مثل مصر وتونس.
- الضغط على دول الاتحاد الأوروبي للوفاء بالتزاماته التمويلية اتجاه دول شمال إفريقيا ضمن البرامج والاتفاقيات المتعاقد عليها خاصة في مجال التمويل الاقتصادي للدفع بالتنمية الاقتصادية.
- محاولة تسريع إنجاز مشاريع ربط الاتحاد الأوروبي بدول شمال إفريقيا في مجال الطاقة خاصة المتجددة، مثل إعادة إحياء أو تعديل اتفاقية مشروع ديزرتيك لنقل الطاقة الشمسية بين ألمانيا والجزائر التي أسقطته الجزائر دون وضع بدائل جديدة لمشاريع مماثلة.

5. قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021). أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية - الأوروبية (1956-2013). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. أحمد البرصان، و آخرون. (2011). مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الاسرائيلي. عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط.
3. السيد ياسين. (2006). البحر المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية. استراتيجيات متوسطة، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، القاهرة: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2018). مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
5. أنور محمد فرج. (2009). السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروي اتجاه الشرق الأوسط اعلان برشلونة انموجا . مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية .
6. ايفان ماري، و العربي الجعيدي. (08, 05, 2018). في الشراكة بين افريقيا وأوروبا: الخلاصات الرئيسية. policy brief .
7. جعفر عدالة. (2014). طور سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي. مجلة العلوم الاجتماعية .

8. سعد توفيق حقي. (2003). *علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الواحد و العشرون*. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
9. عبد الرحمن رموني. (2019). *الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي*. الاسكندرية: مركز الكتاب الاكاديمي.
10. محمد أزهر السمالك. (1992). *الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله*. المستقبل العربي ، صفحة 25.
11. محمد السيد خليل. (2008). *مصادر الطاقة في الشرق الأوسط*. الاسكندرية: المكتبة الاكاديمية.
12. محمد خليل اربع. (2010). *مشروع الشراكة الاورومتوسطية و تداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي*. رسالة ماجستير . كلية الاداب، غزة: جامعة الأزهر.
13. مصطفى عبد الله الكفري. (2003). *الشراكة الأوروبية المتوسطية*. حوار المتمان .
14. يوسف مسعداوي، و رفيق يوشندة. (2005). *واقع وفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية*. مجلة الاقتصاد والمناجمت .

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

15. A.D.B.G. (2017). *North Africa Economic Outlook* . Abidjan: African Development Bank Group.
16. Ángel, D. M., & Fernández, T. F. (2011, ".DGD?). *INTERNATIONAL TRADE AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE EURO-MEDITERRANEAN FREE TRADE AREA: QUANTITATIVE AND COMPETITIVE ASPECTS*. Magazine Economy .
17. Balfour, R., & All. (2016). *REPORT ON DEMOCRACY ASSISTANCE FROM THE EUROPEAN UNION TO THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA*. Brussels: EUSPRING.
18. Bekinniche, O. (2017). *la coopération entre l'union européenne et l'algérie*. algérie: office des publications universitaire.
19. EEAS 10. (2021, 02 08). *Union for the Mediterranean (UfM)*. Consulté le 03 14, 2021, sur EEAS homepage: https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/union-mediterranean-ufm/329/union-mediterranean-ufm_en
20. EEA-UNEP. (2015). *Horizon 2020 Mediterranean report Toward shared environmental information systems*. Copenhagen: European Environment Agency.
21. ENI. (2020). *Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI)*. EEAS10.

22. Enpicbcmcd. (2015, 02 19). *The European Neighbourhood Instrument*. Consulté le 01 18, 2021, sur enpicbcmcd.eu: <http://www.enpicbcmcd.eu/enicbcmcd-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument>
23. European Commission. (2020). *Statistics Euro-Mediterranean partnership*. Brussels,: Directorate-General for Trade.
24. eurostat. (2018). *Africa-EU - key statistical indicators*. Brussels: European Commission.
25. Eurostat. (2019). *Key figures on Europe STATISTICS ILLUSTRATED*. Luxembourg: European Union.
26. EUTF for Africa. (2020). *THE EUROPEAN UNION EMERGENCY TRUST FUND FOR AFRICA The EU Emergency*. Brussels: European Commission.
27. Medgrid. (2015). *Open new lines for sustainable electricity*. Medgrid-psm.
28. Ramin, D. J. (2012). *Renewable Energy for the Middle East and North Africa Policies for a Successful Transition*. Bonn: Friedrich-Ebert-Stiftung.
29. SAMEH, M. (2016, 01 07). *Renewable energy export-import: a win-win for the EU and North Africa*. Consulté le 02 03, 2021, sur world bank blog: <https://blogs.worldbank.org/energy/renewable-energy-export-import-win-win-eu-and-north-africa>
30. U.N.D.P. (2011). *United Nations Development Programme*. New York: UN.
31. UNWTO. (2019). *International Tourism Highlights*. Madrid: World Tourism Organization.